تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)

أ. شفيق الحوت

قبل الحديث عن مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية لا بد من الإشارة – ولو بإيجاز- إلى ماضي هذه المنظمة وواقعها الراهن، وذلك لاستنباط الدروس والعبر الضرورية لترشيد تطلعاتنا المستقبلية سواء كنا بصدد استرداد هذه المنظمة وإعادة الروح إليها، أو بصدد البحث عن تأسيس تجمع جديد بميثاق جديد وهيكلية جديدة أو أي صيغة أخرى يجترحها العقل الفلسطيني. كلنا متفقون على أنه قد طرأ على مسيرة شعب فلسطين النضالية الكثير من المستجدات، عبر المحطات المفصلية التي مرت بها بدءاً بحرب أكتوبر 1973 التي انطوى من بعدها الخيار العسكري الرسمي في عملية الصراع العربي – الاسرائيلي، ودخول مرحلة التسوية والتفاوض السياسي.. وصولاً إلى حرب 1982 في لبنان والتي أدت إلى سقوط شعار التحرير من وراء الحدود. وأخيراً محطة اتفاقية أوسلو وما تلاها من تداعيات فلسطينية وعربية.

وبكل تأكيد، يمكن القول إن المشهد السياسي العام لقضية فلسطين اليوم، وفي أبعاده الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية، يختلف عما كان عليه يوم تداعينا لإقامة منظمة التحرير في فندق انتركونتيننتال في القدس، وما بين الرابع والعشرين والثامن والعشرين من أيار/ مايو 1964، أي قبل اثنين وأربعين عاماً تقريباً. فأين كنا، وأين أصبحنا؟

لقد كان الإعلان عن قيام هذه المنظمة في رأيي، تجسيداً لأول رد فعل عربي – فلسطيني واستراتيجي على نكبة 1948. ولطالما قلت وصرحت بأن إنشاء هذه المنظمة كان أهم إنجاز وطني للشعب الفلسطيني، وأغتنم هذه الفرصة لتقديم تحية وفاء وتقدير لمؤسسها وقائدها الأول الأستاذ أحمد الشقيري. لقد كان هو الذي خط بيده مواد "الميثاق القومي" كما كنا نسميه، وذلك قبل أن يتم تعديله الأول بتوجيه من فتح وغيرها من المنظمات الفدائية، في العام 1969 فبات يعرف ب"الميثاق الوطني". كذلك ساهم الشقيري في وضع النظام الأساسي واللوائح الداخلية، وأقام مراكز للصندوق القومي وللأبحاث والدراسات والتخطيط، وفوق هذا كله، تمكن من جمع المجندين الفلسطينيين في الجيوش العربية وإنشاء أولى كتائب جيش التحرير الوطني الفلسطينيين. وفي عهده افتتحت الممثليات والمكاتب في العديد من الدول العربية والأجنبية.

بعد نكسة 1967 واستقالة الشقيري، راوحت المنظمة مكانها بقيادة مؤقتة كان يستحيل عليها المضي في الصدارة ثم كانت معركة الكرامة في آذار/ مارس 1968، وبعدها انتخب أبو عمار رئيساً للمنظمة، وذلك في الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط/ فبراير 1969. وفي عهد الأخ الراحل أبو عمار شهدت المنظمة أوج انتصاراتها، كما كابدت أمرّ هزائمها. ففي هذا العهد، تمكنت منظمة التحرير من تغيير صورة الفلسطيني من لاجئ إلى مناضل، وأعادت له اعتباره على المستوى القومي، وشكلت له وعاء لتراثه وحضارته، وأهم من هذا كله، أنها فرضت ذاتها كإطار لحركته النضالية باعتبارها المرجعية العليا له، والناطقة باسمه.

وبعد عشر سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، ونضال الشعب من حولها ينمو ويتعاظم، انتزعت المنظمة من جامعة الدول العربية لقب العضو الكامل فيها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين، وذلك بقرار صدر عن قمة الرباط في 1974. وإثر ذلك، في العام نفسه، وكنتيجة لحرب أكتوبر دخلت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة كعضو دائم بصفة مراقب. فاتسعت دائرة الاعترافات الدولية بها، وأصبحت عضواً في كتلة عدم الانحياز، وغيرها من التكتلات والهيئات الدولية، وكذلك ارتفعت الراية الفلسطينية فوق المكاتب والسفارات، في جهات العالم الأربع.

وأقول لكم – إخواني- إنني ما زلت ممن يعملون على استرداد منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الروح إليها، رغم معرفتي بصعوبة الأمر، ووعيي على المستجدات التي طرأت على ساحتنا النضالية وزادت الأمور تعقيداً.

ولنترك قرار الخيار والبدائل، لنستعرض أولاً، ما يمكن تسميته بالواقع الراهن المنظمة، وهو الذي يمكن التأريخ له منذ التاسع من أيلول/ سبتمبر 1993 يوم الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين، تمهيداً لاتفاق أوسلو. حقاً قد تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية لمؤامرات متتالية منذ نشأتها، وصمدت أكثر من مرة، غير أن أقسى ما أصابها كان ضربة المطرقة التي تلقتها في ذلك اليوم البائس، مما دفع رجلاً مثل إيبا إيبان أن يتساءل بدهشة وفرح: "هل كان يتصور أحد أن تسقط القلعة من الداخل؟"

ثم جاءت اتفاقية غزة- أريحا أولاً، التي اشتهرت فيما بعد باتفاقية أوسلو، لتضاعف من انهيار القلعة الحبيبة، والتي تحولت من منظمة لتحرير الوطن إلى منظمة لتبرير مسلسل من التنازلات السياسية والوطنية والقومية. هذا المسلسل الذي لم يتوقف إلا عندما وصلت الأمور إلى حدود المساس بثوابت الحدود الدنيا لمطالبنا وحقه بتقرير مصيره.

وباسم هذه المنظمة نبذنا ما أسموه العنف والإرهاب، وتعهدنا "بتأديب المخالفين"، مسقطين حقنا المشروع في الكفاح المسلح، معتبرينه إرهاباً، دون أن نطالب اسرائيل بأن تعلن التزامها بالقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الوثائق التي تحدد العلاقات بين قوات الاحتلال من جهة، والشعوب والأراضي المحتلة من جهة أخرى.

بل ووافقنا على أن "لا يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج.. الخ، وفي نفس الوقت، وفي نفس الفقرة، وافقنا كذلك على أن يقتصر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية الخارجي على إجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات مع الحكومات والمنظمات لمصلحة السلطة الفلسطينية في مجالات ضيقة ومحددة، أي أن إسرائيل بعد أن جردت السلطة من كل العلاقات الخارجية خشية ما توحي بها ممارسة هذه العلاقات من ملامح الدولة، فإنها أوكلت إلى المنظمة القيام بدور السمسار لهذه السلطة، وفي إطار محدد. وذلك لأن مستقبل السلطة هو الذي يعنيها، أما المنظمة فمصيرها الإلغاء كما ورد في ديباجة اتفاقية أوسلو، ولكن بعد تأدية آخر ما هو مطلوب منها، وهو التوقيع على وثيقة الحل النهائي بالإملاءات الاسرائيلية.

وأخيراً كانت رصاصة الرحمة عندما أمر التحالف الصهيوني - الأمريكي بتعديل الميثاق وانصياع القيادة، فأقدمت على تعليقه وسط مهرجان مهين عقد في غزة بحضور كلينتون.

يومها فعلاً، سقطت القلعة من الداخل.

في الميثاق 33 مادة، آخر ثلاث منها تنظيمية، أي بلا مضمون أو مدلول سياسي – وطني لها، أما الثلاثون المتبقية فكلها سياسية – وطنية، ومن النوع الذي لا يتفق وتعهدات عرفات لرابين الواردة في رسالته، أو مع اتفاقية أوسلو وما تلاها. وهذا مؤداه أن المطلوب تعديله يشمل 27 مادة من أصل ثلاثين، أي ما يعادل تسعين بالمائة من مجمل الميثاق، مما يعني فعلياً إلغاءه برمته، وهذا ما حدث بالفعل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نبدأ بالمادة الأولى التي تقول: "فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من أمته العربية".

لا شك أن هذه المادة تتصدر طليعة المواد المناقضة لرسالة عرفات ولاتفاقية أوسلو، لأن فلسطين المشار إليها في المادة هي تلك المعروفة بحدودها خلال فترة الانتداب كوحدة إقليمية لا تتجزأ كما ورد في نص المادة الثانية. وبالتالي لا بد عند التعديل من تحديد البديل الذي سيصبح وطناً لشعب فلسطين وتعريف حدوده. ولما كانت قضية "الوطن" بمعنى الدولة وحدودها لا تزال بانتظار مفاوضات المرحلة النهائية، فإن يستحيل تثبيت نص مسبق حولها قبل الانتهاء من المفاوضات. ولو كان الأمر غير ذلك لما جاء نص القسم الذي أداه عرفات في غزة يوم تنصيبه كأول رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية مبهماً

وغامضاً، على الشكل التالي: "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وأن أحافظ على الدستور والقانون وأحافظ على مصالح الشعب الفلسطينية وسلامة أراضيه، وتحقيق أمانيه وآماله الوطنية".

عن أي وطن يتحدث القسم؟ وما هي حدوده؟ هل يقصد الوطن التاريخي أم الوطن المحدد بخرائط القرار 181؟ أم الوطن الذي أشار إليه إعلان الدولة عام 1988؟ وهل سلامة أراضيه تشمل المستوطنات أم تستثنيها بانتظار مصيرها المؤجل هو الآخر؟

مثلٌ آخر، المادة الثالثة تقول: "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره".

وهذه أيضاً كان لا بد من شطبها، لأنه بغض النظر عن الوطن مشار إليه في هذا النص الذي يقصد كل فلسطين، فإن اتفاقية أوسلو لم تعترف لشعب فلسطين بأي حق شرعي على أي جزء من الوطن، ولا بحقه في تقرير مصيره، فتلك أيضاً من القضايا المؤجلة إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

وهذا هو الحال بالنسبة لبقية المواد، بما فيها الإحدى عشرة مادة المعتبرة من النوع التعبوي الذي يحرض على تحرير فلسطين. فلذلك نكتفي بهذا القدر.

أردت من سرد هذا الموجز عن ماضي وواقع منظمة التحرير الراهن، أن نعرف عن أي منظمة للتحرير نتحدث؟ وأعود للتذكير بأن المشهد السياسي والتنظيمي الراهن في الساحة الفلسطينية لا يمت بصلة إلى المشهد نفسه قبل أربعين عاماً. فعلاوة على المستجدات السياسية التي أشرنا إليها، هناك انتقال مسرح العمليات إلى أرضنا المحتلة، وظهور التنظيمين الإسلاميين: حماس والجهاد الإسلامي، وانطلاق الانتفاضة الثانية، ورحيل الأخ أبو عمار. وهناك كذلك الحقيقة الموضوعية التي يرفض المهيمنون على المنظمة حالياً الاعتراف بها، وهي أن شعب فلسطين نفسه قد تغير، فمن ولد عام ولدت منظمة التحرير أصبح في الأربعين من عمره. وآن الأوان لطلائع جيله أن تحتل مواقعها في المؤسسات الفلسطينية النضالية الرسمية. وهذا بالتالي يعني ضرورة تخلي البعض من الكبار المؤسسين لجيل منظمة التحرير. إن صبغ الشعر الذي تفضحه آلات التصوير على شاشات التلفزيون لا يعيد الشيخ إلى صباه، ولا المنظمة إلى عهدها الأول.

والآن، لا بد من مجابهة السؤال.. ماذا بعد هذا كله؟

قبل كل شيء، لا بد لنا من الاتفاق على لغة موحدة بيننا تحمل معان جديدة لمفرداتنا السياسية. فبعد هذا المشوار الطويل لحركاتنا النضالية والتعقيدات التي تفرعت وتشعبت حول قضيتنا ومشروعنا الوطني، ساد الغموض والالتباس حول معظم مصطلحاتنا السياسية والتنظيمية حتى بتنا لا نفهم على بعضنا بعضاً.

مثلاً، عندما نتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية، فعن أي منظمة نتحدث؟ صاحبة الميثاق القومي؟ أم الميثاق الوطني؟ أم الراهنة التي لا ميثاق لها ولا نظام؟

وعندما نتحدث عن الوطن، فعن أي وطن نتحدث؟ الوطن التاريخي؟ أم المحتل عام 1967 فقط؟ وكما الحديث عن الوطن كذلك الحدث عن الشعب، وهل نقصد "بالكلمة" المقيمين في الضفة الغربية والقطاع فقط؟ أم يشمل جموع شعبنا في كل مكان في اسرائيل وفي الضفة والقطاع وفي ديار الشتات؟ ثم لماذا هذا الإصرار على التركيز على حق العودة وإهمال الحق في التحرير وتقرير المصير؟

حتى الإشارة إلى الحقوق الوطنية أو المشروعة لشعب فلسطين، فلقد أصبحت تحتمل أكثر من معنى، فهي تعني شيئاً عندما يقولها مجاهد من حماس أو حركة فتح مثلاً، ومناضل آخر من الجبهة الديمقراطية. إن الاتفاق على لغة واحدة لوصف الواقع الراهن هو نقطة الانطلاق لمشوار جديد وتأسيس لحركة وطنية جديدة تتصدر عملية الصراع في بداية هذا القرن الجديد.

نحن بحاجة إلى تجمع جديد، سواء باستعادة منظمة التحرير الفلسطينية، أو ببناء تشكيل يواكب المتغيرات والمستجدات الأخيرة، يقرّ ويعترف بالتعددية السياسية وتداول المسؤولية القيادية داخل إطار وطني شامل لا يستثني أحداً، يكون وحده المرجعية الوطنية صانعة القرار.

وأعود للتذكير بموقفي المنحاز لاسترداد المنظمة، وذلك لأسباب أوجزها بسرعة:

أولاً: إيماناً مني بضرورة التواصل النضالي وتراكم ثمراته، إضافة إلى ما لهذا الاسم من موقع في الوجدان الفلسطيني ولا سيما في الشتات.

ثانياً: لأن المنظمة، وعلى الرغم مما أصابها، فلها رصيدها الكبير عربياً ودولياً، وبات الاعتراف بها ثابتاً، وأي مغامرة بإقامة تنظم جديد قد تكون نتائجها سلبية، بل ستكون كذلك ولا سيما في الأجواء "البوشية المسيطرة".

ثالثاً: باستثناء حماس والجهاد، التنظيمين الإسلاميين اللذين برزا بعد قيام منظمة التحرير، فغن جميع فصائل الثورة عملت داخل إطار المنظمة لعقود من الزمن، ولا شك أنها تملك من التجربة ما يساعد على تسهيل عملية التغيير المطلوبة. وأعتقد أنها تملك من التجربة ما يساعد على تسهيل عملية التغيير المطلوبة. وأعتقد أنه فيما يتعلق ببنود الميثاق التي تم تعليقها، فإنه من الممكن ومن الضروري الاتفاق حول ميثاق جديد، يأخذ المستجدات بعين الاعتبار، ويتواءم مع المشهد السياسي الراهن لقضية فلسطين.

هذه أسباب، وتبقى الأبواب مشرعة لسماع آراء الآخرين.

ليس سراً أن ثمة رهانات على سيناريوهات متعددة حول مصير الحركة السياسية الراهنة في عهد الأخ أبو مازن. فهناك من يعيش أوهام وبوادر حل، وهناك من يرى سلفاً أن لا حل على المدى المنظور. وبغض النظر عن ذلك، فمن المؤكد أن أي حل يمس الثوابت الفلسطينية في حدها الأدنى، أي قيام دولة فلسطين المستقلة فوق الأراضي المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس، ومن دون مستوطنات، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار 194، وهو حل مرفوض بالإجماع. وبانتظار أن يوصلنا النهج التفاوضي القديم الجديد إلى الحل المقبول لا بد لنا من تعبئة شعبنا وتهيئته للصمود والمقاومة في وجه أقسى الاحتمالات وأكثرها سوءاً.

ومن هذا المنطلق لا بد من ترتيب ساحتنا النضالية، بدءاً من داخل التنظيمات الفلسطينية وفي مقدمتها فتح، تمهيداً لتحديد العلاقات فيما بينها، ولإيجاد الصيغة الجبهوية أو الإطار الذي لا بد منه كمرجعية للحركة الوطنية ككل، سواء تحت الاسم نفسه، أو بتأسيس تجمع جديد.

ونأتي أخيراً للحديث عن أهلنا في الشتات ودورهم ومسألة تمثيلهم. وأبدأ بالقول محذراً من تقسيم الشعب الفلسطيني إلى شعوب في الداخل والخارج، ناهيك عن تقسيم الخارج نفسه إلى جاليات هنا وهناك، وهذا رغم اعترافي بتباين الأولويات لدى كل تجمع لأسباب موضوعية بحتة. إن الشعب الفلسطيني على الصعيد الوطني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، تماماً مثل أهدافه الوطنية.

وإذا جاز لي تلخيص مطالب شعبنا في الشتات فيه:

أولاً: التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في العودة، وتقرير المصير والسيادة والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: رفض كل محاولات التجزئة وتغييب الهوية، بالتوطين والتهجير القسريين.

ثالثاً: تأكيد التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعب فلسطين.

رابعاً: الاعتراف بالتعددية السياسية، وتعميق روح الديمقراطية، مع الالتزام بأن "المجلس الوطني"، والذي يفترض أن يمثل أعضاؤه الفلسطينيين حيثما وجدوا، هو وحده صاحب الحق في اتخاذ القرارات التي تمس المصلحة الوطنية العليا ومصير الشعب والوطن.

خامساً: اعتماد الانتخابات – حيث أمكن - سبيلاً لانتخاب أعضاء هذا المجلس، وإلا فعن طريق التوافق بين القوى الحية والفصائل الأساسية.

سادساً: إيقاف الابتزاز المشين لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين والتمييز العنصري الممارس ضدهم.

هذا بالنسبة إلى أهم الأهداف، أما بالنسبة للآلية المطلوبة، فإني أعترف بأننا نواجه مشكلة شائكة وصعبة، لأسباب جغرافية وسياسية وإقليمية.

ولعل الخيار الممكن والوحيد يبدأ بدعوة الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية إلى تشكيل لجنة تحضيرية لوضع تصور مشترك لمستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، على ضوء ما ين أيدينا من وثائق ودراسات واقتراحات.

إن مثل هذا المشروع، مشروع استرداد المنظمة أو التأسيس لتجمع جديد، هو المهمة المركزية أمام جماهيرنا ومؤسساتنا، كي نبدأ المرحلة التي يمكن تسميتها بمرحلة ما بعد عرفات، بخطوة على الطريق السليم.

وختاماً، فالشكر لكم على صبركم بالاستماع، وإلى اللقاء على أرض الوطن.